النيـل، ومحـاصرة مصر أمنياً، بوجه خاص. ولم يكن من قبيل المصادفة ان الاتفاقيات العسكرية الامنية، التي عقدتها اسرائيل في الستينات، شملت اثيوبيا واوغندا وزائير وكينيا ورواندا وافريقيا الوسـطى وتشـاد، فضـلاً عن الاتصـال بالحركة الانفصالية في جنوب السودان. ومن خلال هذه الاتفاقيات، مدت اسرائيل ذراعها الطويلة عبر البحر الاحمر الى مياه النيل، واقامت، في اطار هذا المخطط، مطاراً سرياً شمال اوغندا هددت به مصر، بالتلويح باحتمال ضربها للسد العالي من هناك، في اثناء حرب الاستنزاف العام ١٩٦٩[٣٢]. من هذا المنظور، راقبت اسرائيل، بقلق، استقلال جيبوتي العام ١٩٧٧، وقيام الثورة في اثيوبيا، وما لبثت ان نجحت في مد جسور التعاون مع هذه الاخيرة.

واعلن موشي دايـان في شباط (فبراير) ١٩٧٨ تصريحاً من سويسرا يؤكد فيه ان بلاده تمد اثيوبيا بالسلاح في خلال حربها مع الصومال، مبرراً ذلك بأن اثيوبيا هي الدولة الوحيدة غير العربية على البحر الاحمر. وهذا الاسلوب للالتفاف من حول حوض النيل، والرغبة المستمرة في اظهار القوة بالقرب منه، هو ذاته الذي وقف وراء تنظيم عملية عنتيبي بالتنسيق مع كينيا والسلطات الفرنسية في جيبوتي[٣٣]. وامتداداً لذلك، لا يمكن اغفال مساعدة اسرائيل لحسين حبري في تشاد، ودخولها الى جانب جنوب افريقيا وزائير في الحرب ضد الحركة الشعبية لتحرير انغولا العام ١٩٧٥، ومساعدة حركة يونيتا ضد حكومة انغولا.

في هذا السياق، يمكن فهم رسالة مناحيم بيغن الى السادات (التي نشرت في آب ـ اغسطس ١٩٨٠) والتي تطرقت، لاول مرة، الى الوعد المصري بمد مياه النيل عبر «ترعة السلام» الى النقب، في الوقت الذي تضمنت فيه الاشارة الى ضرورة تخلي مصر عن مواجهة الدبلوماسية الاسرائيلية في افريقيا.

المعنى الثاني للدور الذي يلعبه اقليما البحر المتوسط والبحر الاحمر كميدان للصراع العربي ـ الاسرائيـلي يتعلق بتنسيق اسرائيـل مع القـوة الامبريالية الساعية الى الهيمنة على المنطقتين، اي الولايات المتحدة الاميركية. فالبحر المتوسط ترتبط اهميته الاستراتيجية الفائقة بموقعه الفريد في قلب العـالم بين شواطىء ١٧ دولة في اوروبا وآسيا وافريقيا، الامر الذي جعله محلاً لصراع دائم بين الامبراطوريات والدول الكبرى للسيطرة عليه.

والحقيقة الاساسية التي ارتبطت بالبحر المتوسط، منذ النصف الثاني من الستينات، وبالتحديد بعد العام ١٩٦٧، هي الدور المسيطر للوجود الاميركي فيه، ليس، فقط، متمثلاً في الاسطول السادس الامـيركي الذي يضم ما لا يقـل عن ستـين قطعـة بحرية، بدءاً من حاملات الطائرات العملاقة، فالغواصات الحاملة للصواريخ النووية، فكافة انواع السفن الحربية ـ الى سفن النقل والحراسة والصيانة، وانما، ايضاً، في العديد من القواعد والتسهيلات البحرية والعسكرية في غالبية بلدان البحر المتـوسـط، الامـر الذي جعله، بلا أي مبالغة، «بحيرة اميركية». والاتحاد السوفياتي، من ناحيته، واستجابة للتحدي الاميركي بالدرجة الاولى، عمل على موازنة هذا الوجود الاميركي الكاسح في البحر المتوسط، بما انطوى عليه ذلك من تغييرات اساسية في طبيعة الاستراتيجية السوفياتية وتوجهاتها البحرية بشكل خاص. ولقد تزايد الوجود السوفياتي في البحر المتوسط باطراد، الى حد التهديد المباشر للقوة البحرية الاميركية؛ ومع ذلك تظل هذه الاخيرة هي الاكثر تفوقاً. الشيء الجدير بالذكر، هنا، ان تلك الموازنة بين القوتين البحريتين، الاميركية والسوفياتية، في البحر المتوسط، محكومة بأثر التنظيم القانوني البحري السائد في ترجيح كفة القوة الاميركية. فالوجود البحري السوفياتي في البحر المتوسط مرهـون، الى حد بعيـد، بحـرية حركة الاسطول السوفياتي من البحر الاسود الى البحر الابيض